



LIBRARY

NOV 1 1979

UN/SM COLLECTION



Distr.
GENERAL

A/34/197
17 October 1979

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH
RUSSIAN/SPANISH

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولا - المقدمة ٦-١
٥	ثانيا - الردود الأخرى الواردة من الحكومات
٥	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٦	استراليا
٦	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٧	اندونيسيا
٨	أوروغواي
٨	ايطاليا
٩	باكستان
١١	بربادوس
١١	بيرو
١٢	تشيكوسلوفاكيا
١٢	جامايكا

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٢	 الجمهورية الدومينيكية
١٣	 الجمهورية الديمقراطية الألمانية
١٣	 جمهورية كوريا
١٣	 الدانمرك
١٤	 سويسرا
١٤	 العراق
١٤	 كوبا
١٥	 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٥	 النرويج
١٦	 النمسا
١٦	 هنغاريا
١٧	 هولندا
١٧	 الولايات المتحدة الأمريكية

أولا - المقدمة

١ - قامت الجمعية العامة بقرارها ٣٣/٤ المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، المتعلق باستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في جملة أمور ، بدعوة جميع الدول الى مواصلة النظر في أمر الدعوة الى عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية ، في مرحلة مناسبة ، تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة ، بهدف تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقا لأهداف قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ . كما رجا الأمين العام أن يحث جميع الدول على موافاته بوجهات نظرها وملاحظاتهما واقتراحاتها بشأن هذا المؤتمر ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

٢ - وجدير بالذكر أن الأمين العام كان قد قام في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، عملا بطلب الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، بتوجيه مذكرة شفوية الى جميع الدول الأعضاء داعيا إياها الى تقديم وجهات نظرها وملاحظاتهما واقتراحاتها بشأن عقد هذا المؤتمر . وجرى استنساخ الردود الواردة وعددها ٣٢ ردا في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ (A/33/332) . وعملا بطلب الجمعية العامة ، بعث الأمين العام في ١٥ ايار/مايو ١٩٧٩ بمذكرة شفوية ثانية الى جميع الدول الأعضاء داعيا إياها مرة أخرى الى موافاته بملاحظاتهما واقتراحاتها بشأن عقد المؤتمر الدولي المعني أو المؤتمرات الدولية المعنية ، ما لم تكن قد قامت بذلك بالفعل . وفي ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ كان الأمين العام قد تلقى ردودا من ٢٤ دولة على المذكرة الشفوية الثانية (١) . وكانت ١١ دولة من هذه الدول قد سبق أن ردت على المذكرة الشفوية الأولى (٢) . وبذلك تكون قد وردت حتى الآن من ٥٤ دولة ، بما في ذلك مجموعة الردود الأولية التي وردت من ٣٢ دولة ردا على المذكرة الشفوية الأولى .

٣ - وترد في الفرع "ثانيا" أدناه وجهات النظر والملاحظات والاقتراحات الواردة من الحكومات ردا على المذكرة الشفوية الثانية للأمين العام .

(١) اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اندونيسيا ، أوروغواي ، ايطاليا ، باكستان ، بربادوس ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، جامايكا ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، سويسرا ، العراق ، كوبا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، بنناريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

(٢) اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، ايطاليا ، بربادوس ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الدانمرك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ — ويمكن تصنيف الردود عموماً في ثلاث مجموعات عامة . فهناك أولاً مجموعة من الدول أبدت عقد هذا المؤتمر في مرحلة مناسبة وأعربت عن مساندتها لأي مبادرة من شأنها تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد أبدت بعض هذه البلدان المؤيدة لعقد مثل هذا المؤتمر ملاحظات على نطاق المؤتمر وجدول أعماله وتوقيتاته والأعمال التحضيرية له . أما المجموعة الثانية من البلدان فقد جعلت تأييدها للنظر في عقد هذا المؤتمر مرهوناً بنتائج عدد من الأنشطة الجارية والمزمعة ، مثل المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد عام ١٩٨٠ ، والبرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، وما إلى ذلك . وفي رأى هذه الدول أن مسألة عقد هذا المؤتمر يمكن النظر فيها بعد تقييم نتائج هاتين المبادرتين الدوليتين الكبيرتين تقييماً سليماً .

٥ — وهناك مجموعة ثالثة من البلدان أبدت عدم تأييدها لعقد هذا المؤتمر ، نظراً لكفاية الأنشطة الحالية والمزمعة التي تخضع لرعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٦ — واستناداً إلى الآراء الواردة من الدول حتى الآن ، يلاحظ الأمين العام أنه لا تزال هناك حاجة إلى توافق آراء فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ . وفي ظل هذه الظروف ، تقدّم طيه المعلومات الواردة في الفرع "ثانياً" أدناه إلى الجمعية العامة للنظر فيها واتخاذ أي إجراء آخر قد تراه ضرورياً .

ثانياً - الردود الأخرى الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأمم المتحدة : بالروسية]

[٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٩]

- ١ - ان الاتحاد السوفياتي يعلق أهمية كبيرة على تنمية التعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، ويشجع تلك التنمية بكل السبل الممكنة • وهو يحاول أن يضمن الاستفادة من ثمار استخدام مصدر الطاقة هذا في الأغراض السلمية في تنمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وتعزيز السلم والأمن الدوليين • ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف الا اذا تم القيام بكل ما أمكن لضمان عدم تحول التبادل الدولي للتكنولوجيا النووية ، الذي يسفر عن ظهور قدرة نووية علمية وتكنولوجية وصناعية في العديد من البلدان ، الى قناة خطيرة تؤدي الى انتشار الأسلحة النووية •
- ٢ - ان الاتحاد السوفياتي ينزع هذا المنهج نصب عينيه عند ما يحلل ويقيم أية مقترحات تتعلق باتخاذ تدابير معينة على الصعيد الدولي بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، بما في ذلك عقد مؤتمر بهدف تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية •
- ٣ - ومن المعروف تماماً أنه توجد لدى منظومة الأمم المتحدة هيئة دولية تتمتع بالكفاءة والثقة ، وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تعنى ، بموجب نظامها الأساسي ، بمشاكل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بجميع جوانبها • ونحن نرى أن المسائل المترتبة على قرار الجمعية العامة ٣٣/٤ يمكن مناقشتها مناقشة فعالة على الصعيد السياسي والتقني المناسب في إطار المؤتمر الدولي المعني بالطاقة النووية ودوره وقودها ، الذي ستعقد الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٨١ •
- ٤ - ان فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية بمعزل عن الجانبين التكنولوجي والاقتصادي لدورة الوقود النووي ، ودون مراعاة الهدف من وضع نظام لعدم انتشار الأسلحة النووية ، قد يستخدم الى درجة أقل في ضمان تنمية الطاقة النووية في البلدان النامية والى درجة أكبر بقصد تعديل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار القائم عليها ، والذي أثبت جدواه تماماً • وعلاوة على ذلك ، فان عقد مؤتمر من هذا النوع في إطار الأمم المتحدة بينما تجرى الاستعدادات لعقد المؤتمر الاستمراري الثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد يؤثر على نجاح هذا الاجتماع الدولي الهام •
- ٥ - ويعتقد الاتحاد السوفياتي أن على جميع الدول المهمة بتوسيع نطاق التعاون الدولي المثمر في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، الذي لا يشكل أى تهديد لسلم العالم وأمنه ، التزاماً بالوقوف في وجه المحاولات الرامية الى تضييق النظام الذي يحكم عدم انتشار الأسلحة النووية •

أستراليا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٩]

١ - قدمت أستراليا وجهات نظرها بشأن امكانية عقد مؤتمر دولي عن الطاقة النووية ، وذلك في ردها المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٨ على ما طلبه الأمين العام من ملاحظات عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ .

٢ - وقد كررت أستراليا أكثر من مرة الاعراب عن اهتمامها بضرورة أن يحظى الإطار المناسب لإدارة وتشغيل دورة الوقود النووي بأوسع اتفاق دولي ممكن ، بما في ذلك العمل مع مرور الوقت على إيجاد توافق آراء بين كل من البلدان الموردة للمواد النووية والبلدان المستوردة للمواد النووية بشأن شروط عدم الانتشار الواجب تطبيقها على الصناعة النووية العالمية . وقد شارف النظم باستفاضة في القضايا التي لها تأثير مباشر على التعاون والتجارة الدوليين في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية على الانتهاء في برنامج التقييم الدولي لدورة الوقود النووي . وهناك عدة دراسات ذات صلة يجري القيام بها حالياً تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وعلاوة على ذلك ، سيعقد في عام ١٩٨٠ المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وريثما تنتهي هذه الاجتماعات ، ولا سيما برنامج التقييم الدولي لدورة الوقود النووي ، سيكون من المتعذر إمداد أحكام ثابتة بشأن هذه الترتيبات الدولية ، بما في ذلك المحافل المناسبة ، التي من شأنها أن تسهل بأقصى الفعالية زيادة تنمية التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، مع توفير ضمانات راسخة ضد أي انتشار جديد للأسلحة النووية .

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

[الأصل : بالانكليزية]

[٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩]

١ - ذكرت جمهورية ألمانيا الاتحادية في مذكرتها رقم ٣١٧/٧٨ المؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٨ أنها تؤيد قيام تعاون دولي وثيق في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفقاً لأهداف القرار ٣٢/٥٠ . وعلاوة على ذلك ، أعربت جمهورية ألمانيا الاتحادية عن رأي مفاده أن من المهم القيام بهذا التعاون مع إيلاء المراعاة الواجبة للعمل الذي سبق القيام به في هذا الميدان على الصعيد المتعدد الأطراف وعلى الصعيد الثنائي . فبدون هذه المراعاة ، سيكون من المحتمل حدوث بلبلة أو تأخير أو ازدواجية لا طائل منها .

٢ - وان جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ان تضع ذلك نصب عينيها ، ترى أن المستصوب عدم النثار في مسألة عقد مؤتمر مثل ذلك المشار اليه في القرار ٣٢ / ٥٠ قبل انتهاء البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي والمؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد يجب أن يؤخذ في الاعتبار الدور الراسخ للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها محفلا مختما بالمناقشات المتعلقة بمسائل التعاون الدولي في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، كما تجدر ملاحظة أن الوكالة تنوى عقد مؤتمر دولي آخر بشأن الطاقة النووية ودورة وقودها في سالزبورغ عام ١٩٨١ ، سيتناول جوانب كثيرة من محتوى القرار ٣٢ / ٥٠ .

اندونيسيا

[الأصل : بالانكليزية]

[٨ حزيران / يونيه ١٩٧٩]

١ - من بين التحديات الملحة التي تواجه المجتمع الدولي تعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية ، والحاجة الى كفالة حصول جميع الأمم على الفوائد التي تتحقق من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ويجب أن تكون التدابير المتخذة في هذا المجال متفقة مع حقوق جميع الدول ، دون تمييز ، في تطوير التكنولوجيا النووية الخاصة بالاستخدامات السلمية ، وتقرير برامجها النووية السلمية ، وفقا لاحتياجاتها الوطنية . وحيث أن التكنولوجيا والمواد النووية غير موزعة توزيعا متساويا ، فان الحصول على الطاقة النووية قد أصبح قضية دولية كبرى . ويوجد في نفس الوقت وعي متزايد بأن انتشار التكنولوجيا النووية يجب ألا يؤدي الى انتشار الأسلحة النووية وما يصاحبها من أخطار علي السلم والأمن الدوليين . وترى اندونيسيا أن التوسع في استخدام الطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية متكاملان ، وأنه يجب العمل على تحقيقهما في آن واحد . ولذا فانها تلتزم بالدور الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها لتحسين وتطوير نظام الضمانات ، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

٢ - غير أن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطوير الطاقة النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحتاج الى تعزيز . وعلاوة على ذلك ، فان مسألة تطوير ونقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية قد أصبحت من العناصر الرئيسية في تنمية عدد كبير من الأمم . وفي هذا الإطار ، تؤيد حكومة اندونيسيا عقد مؤتمر دولي ، في وقت مناسب ، وتحت رعاية الأمم المتحدة ، بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وعلى الرغم من أن عددا من المؤتمرات التي عقدت حتى الآن قد أسهم بدرجة كبيرة في ايضاح المسائل وتسهيل الاتفاقات ، وأن من المزمع عقد مؤتمرات أخرى في المستقبل ، فان هناك عددا من المسائل المتعلقة بالأشياء التي يمكن أن يسهم حلها اسهاما كبيرا في زيادة تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال .

- ٣ — وترى، اندونيسيا أن المؤتمر ينبغي أن يتناول ، في جملة أمور ، ما يلي :
- (أ) التدابير التي تضمن حصول جميع الدول دون تمييز على التكنولوجيا المتصلة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية ؛
- (ب) الجوانب الاقتصادية للطاقة النووية ؛
- (ج) الجوانب القانونية للتطوير والاستخدام ؛
- (د) المسائل المتعلقة بالسلامة وحماية البيئة ؛
- (هـ) التعاون العلمي والتقني ، بما في ذلك زيادة المعونة والمساعدة التقنية المقدمة الى البلدان النامية زيادة كبيرة سواء من ناحية الكم أو النوع ؛
- (و) نظام محسن للضمانات ؛
- (ز) دور الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

أوروغواي

[الأصل : بالأسبانية]
[١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩]

تؤيد حكومة أوروغواي عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية عديدة تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة ، بهدف تعزيز التعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وفقا لقرارى الجمعية العامة ٣٢/٥٠ و ٣٣/٤ .

إيطاليا

[الأصل : بالانكليزية]
[٩ و ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٩]

تؤيد الحكومة الإيطالية الأهداف العامة لقرارى الجمعية العامة ٣٢/٥٠ و ٣٣/٤ ، ولذا فإنه يمكنها أن تؤيد ، من حيث المبدأ ، اقتراح عقد هذا المؤتمر بشرط وضع تعريف أدق لهدفه ومآمده . غير أنه نارا لكون جدول الاجتماعات المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية — والذي يتضمن العمل المتعلق بالبرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، والمؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ومؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي سيعقد في سالزبورغ — مكتظا فعلا بالنسبة للمستقبل القريب ، فإن الحكومة

الاياللية مازالت على رأيها الذي مؤداه أنه يجب عدم عقد المؤتمر المقترح في قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ في مرحلة لاحقة ، وعلى وجه التحديد عقب عقد المؤتمر الاستمراري الثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

باكستان

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٦ حزيران /يونيه ١٩٧٩]

١ - من المشاكل الهامة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم سرعة استنفاد المصادر التقليدية للطاقة . ويهدد ، على وجه الخصوص ، استخدام البلدان الصناعية المفرط للنفط بالتسبب في نفاذ هذه المادة الخام الفريدة وال ثمينة نفاداً كاملاً في المستقبل القريب ، كما أنه قد أثر على سعرها وتوفرها على حد سواء ، وهذا سبب نكسة خطيرة للوضع الاقتصادي للبلدان النامية وللاحتمالات الاقتصادية أمامها .

٢ - ومن المعروف تماماً أن مصادر الطاقة ، سواء كانت المواد الهيدروكربونية ، أو الكهربائية المولدة من القوة المائية ، أو اليورانيوم ، غير موزعة توزيعاً متساوياً في العالم . وليس أمام البلدان التي لا توجد لديها احتياجات كافية من الوقود التقليدي ، مثل باكستان ، أي بديل سوى استخدام الطاقة النووية . وعلاوة على ذلك ، فإن الدراسات التي أجراها الخبراء وتنبؤاتهم تشير إلى أن الكهرباء المولدة من القوة المائية والطاقة الشمسية وقوة الرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة لا يمكن أن تسد الفجوة التي ستزداد اتساعاً خلال العقود العديدة القادمة بين الاحتياجات المتناقصة من المواد الهيدروكربونية والطلب العالمي المتزايد عليها . ولذا فإنه ليس هناك شك في أنه ستوجد في المستقبل القريب والمنظور حاجة قاطعة إلى الطاقة النووية .

٣ - وبالنسبة للبلدان النامية ، باستهلاكها الحالي المنخفض جداً من الطاقة ، يعتبر استخدام الطاقة النووية أكثر أهمية عنه بالنسبة للبلدان الصناعية . وهذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه مؤتمر دوليان عقداً بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٧٧ في بيرسيبوليس ، بايران ، وسالزبورغ ، بالنمسا ، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي عقد في بوينس آيرس ، في الفترة من ٣ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

٤ - ولقد اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع ، في دورتها الثانية والثلاثين ، في القرار ٣٢/٥٠ ، مجموعة من المبادئ المنظمة للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية . وتلك المبادئ ، التي تؤكد حق جميع الدول في وضع برامجها الخاصة باستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وفقاً لأولوياتها ومصلحتها واحتياجاتها ، وفي الوصول إلى التكنولوجيا والمعدات والمسواد وحرية الحصول عليها لهذا الغرض ، في ظل ضمانات دولية مناسبة ومتفق عليها بشأن نقل التكنولوجيا النووية ، يستعاض عنها حالياً بقيود شديدة لا مبرر لها أو بحظر سافر . ويوجد على وجه الخصوص

تميز سافر عند البلدان النامية • ويجرى الآن تعزيز الاحتكار الموجود في مجال توريد التكنولوجيا النووية وأنواع الوقود النووي والعمل على ادامته عن طريق انشاء اتحادات للمنتجين ، مثل نادي لندن •

٥ - ومن دواعي الأسف أن التخوف من خطر انتشار الأسلحة النووية قد ألقى ظلاله على المسائل المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية • وتتوافق أهداف منع انتشار الأسلحة النووية وتنمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية توافقاً تاماً ، كما أثبت ذلك بشكل قاطع نجاح تطبيق نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية • ومن ناحية أخرى فإن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قد فشلت في تحقيق الغرض منها بسبب ميثاقها الذي ينطوي على تمييز جوهري ، بسبب تجاهلها للحقائق السائدة • ومن أجل أن يتطور ويتعزز نظام منع انتشار الأسلحة النووية بشكل كامل ، فإنه يجب أن يقوم على أساس مبدأي العالمية وعدم التمييز ، كما يجب أن يستكمل ويعزز بضمانات أمن ، سلبية وإيجابية على حد سواء ، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وأن يتقوا توازناً أكثر انصافاً بين حقوق والتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها • وتعتقد باكستان كذلك أن انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل أكثر تدابير نزع السلاح ومنع الانتشار فعالية • وتأمل باكستان في استمرار المفاوضات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية في الجمعية العامة والهيئات الفرعية المسؤولة عن مسائل نزع السلاح ، وكذلك على المستوى الثنائي •

٦ - وتعتبر باكستان أن المسائل المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية تهم جميع البلدان ، ولذا فإنها تتطلب أكبر قدر من الاهتمام من جانب جميع الدول الأعضاء ، المقدمة النمو والتنمية على حد سواء • ولحل هذه المسائل ، لابد من الحصول على تعاون جميع الدول الطوعي • ومن ثم ، فإن باكستان تؤيد اقتراح عقد مؤتمر دولي ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية • وينبغي أن يكون النهج الذي يتبعه المؤتمر موجهاً ووجهة عملية •

وينبغي أن يتناول المؤتمر ، في جملة ما يتناوله ، القضايا التالية :

(أ) - الوضع العالمي فيما يتعلق بالطاقة ، مع التركيز بصفة خاصة على دور الطاقة النووية في سد النقص بين العرض والطلب ؛

(ب) - التعاون فيما بين البلدان النامية ، وكذلك التعاون على الأمعدة الإقليمية ، من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ؛

(ج) - نقل التكنولوجيا النووية ، مع مراعاة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي تجسد التزاماً بالمساهمة في التنمية الكاملة لاستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، مع إيلاء المراعاة الواجبة لاحتياجات المناطق النامية في العالم ؛

- (د) دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشجيع زيادة استخدام الطاقة النووية فسي الأغراض السلمية في البلدان النامية ووضع نظام عالمي غير تمييزي للضمانات ضد الانتشار النووي ؛
- (هـ) مسألة توافر امدادات مضمونة وكافية من الوقود النووي للبلدان النامية بسعر معقول ؛
- (و) المشاكل المتعلقة بالتخلص من النفايات ، وسلامة التشغيل ، وسائل البيئة ؛
- (ز) وضع برنامج عمل شامل يضم التعاون العلمي والتقني في الميدان النووي ؛
- (ح) انشاء صندوق داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتمويل برنامج العمل .
- ٧ - ونظرا لأهمية هذا الموضوع فيما يتعلق بتنمية عدد كبير من البلدان النامية، لابد من تدعيم مؤتمر دولي ، برعاية الأمم المتحدة ، في وقت قريب جدا . وترى باكستان أن الوقت المناسب لعقد هذا المؤتمر هو عام ١٩٨١ . ويمكن لدورة الجمعية العامة الرابعة والثلاثين أن تتخذ قرارا بذلك ، ويمكنها أيضا أن تنشئ الجهاز التحضيري اللازم للمؤتمر .

بربادوس

[الأصل : بالانكليزية]
[٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩]

ليس لدى حكومة بربادوس ملاحظات تضيفها الى تلك الملاحظات التي قدمتها يوم ٢٨ تموز / يوليه ١٩٧٨ .

بيرو

[الأصل : بالاسبانية]
[٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٩]

تؤيد حكومة بيرو عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية، تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة، بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وذلك وفقا لأهداف قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٦]

١ - تتعلق جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أهمية عظمى على تنمية التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي أوصى بالنظر فيها قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٥٠ . وهي ترى أن عقد المؤتمر المقترح تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون مناسباً ومفيداً في حل المسائل ذات الصلة . فالانتفاع الفعال بهذه المنظمة وبخبرتها يتماشى تماماً مع الجهود الرامية الى تحقيق التقدم في هذا الميدان . وقد أكدت ذلك النتائج الايجابية لمؤتمرات مماثلة عقدت من قبل . وسيحقق هذا الاجراء أيضاً والحاجة الى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة والمواد النووية، وكذلك نظام ضمانات الوكالة في الوقت نفسه .

٢ - وتؤمن حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بوجوب أخذ هذه المسائل بعين الاعتبار دوماً عند تنمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية وما يتصل بذلك من تعاون دولي .

جامايكا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٦]

تؤيد حكومة جامايكا عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية، في مرحلة مناسبة، وتحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل : بالاسبانية]

[٢١ أيلول/مايو ١٩٧٦]

فيما يتعلق بالقرار ٣٣ / ٤ الخاص بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ترى الجمهورية الدومينيكية أن من الضروري عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولذلك فهي تؤيد المساعي التي يمكن أن يقوم بها الأمين العام في هذا الصدد .

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الأصل : بالانكليزية]

[٣ آب / أغسطس ١٩٧١]

لا يزال موقف الجمهورية الديمقراطية الألمانية (أنظر الوثيقة A/33/332 المؤرخة في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨) على حاله دون تغيير .

جمهورية كوريا

[الأصل : بالانكليزية]

[١١ تموز / يولية ١٩٧٩]

١ - ان حكومة جمهورية كوريا تؤيد من حيث المبدأ عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية، تحت رعاية مناهضة الأمم المتحدة، بهدف تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقا لأهداف قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٥٠ .

٢ - وتأمل حكومة جمهورية كوريا أيضا في أن تشمل المواضيع التي يعالجها المؤتمر أو المؤتمرات المشار إليها أعلاه، اذا ومتى عقدت، الموضوعين التاليين :

(أ) تدابير السلامة لدرء الخطر الكامن في تشغيل محطات الكهرباء التي تعمل بالطاقة النووية ؛

(ب) استخدام النفايات المشعة على نطاق واسع في ميادين الصناعة والزراعة والطب .

الدانمرك

[الأصل : بالانكليزية]

[١٣ تموز / يوليه ١٩٧٩]

لا تزال حكومة الدانمرك على رأيها القائل بأن مسألة عقد مؤتمر دولي بهدف تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يجب أن تنتظر نتيجة البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقرر عقده عام ١٩٨١ .

سويسرا

[الأصل : بالفرنسية]

[٢٥ تموز/ يولييه ١٩٧٦]

ان تطوير الطاقة النووية يشير مشاكل تقنية واقتصادية وسياسية خطيرة في البلدان المتقدمة النمو وكذلك في البلدان النامية . ولذلك تساور السلطات السويسرية الشكوك في أن تسمح الظروف، في ظل هذا المناخ الذي يتسم بعدم اليقين ، بأن يسفر مؤتمر من هذا النوع عن نتائج عملية .

العراق

[الأصل : بالانكليزية]

[١٩ تموز/ يولييه ١٩٧٦]

تؤيد حكومة الجمهورية العراقية عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية، في مرحلة مناسبة، وتحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣ / ٤ .

كوبا

[الأصل : بالاسبانية]

[٢١ آب/ أغسطس ١٩٧٩]

١ - تعترف حكومة جمهورية كوبا بالدور الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز اسهام الطاقة النووية في التقدم الاقتصادي للبلدان ، خصوصا البلدان النامية ، والذي يمثل عقود المؤتمر المذكور اسهاما في تحقيقه يستحق الثناء .

٢ - وفي هذا الصدد ، تؤيد حكومة جمهورية كوبا فكرة عقد المؤتمر المشار اليه داخل اطار منظمة الأمم المتحدة ، لاسيما اذا عقد في مقر الوكالة بفيينا في التاريخ الذي يحدد له ، حيث أن الوكالة جهاز مختص بهذا الموضوع، وحيث أن القرار ٣٢ / ٥٠ نفسه يعترف بضرورة تعزيز دور هذه الوكالة .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الأصل : بالانكليزية]

[٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩]

- ١ - تعلق حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أهمية على تعزيز توافق الآراء الدولي حول سبل ضمان الانتفاع بفوائد الطاقة النووية مع تجنب خطر انتشار الأسلحة النووية .
- ٢ - وهي تكن تقديرا كبيرا للعمل الذي تم انجازه بالفعل على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي لتشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٣ - وهي تود بصفة خاصة أن توجه الانتباه الى الدور الرئيسي الذي تقوم به في هذا السبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وعلاوة على ذلك ، فإن البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي يعنى بجوانب كثيرة من الموضوع الذي يتناوله قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٥٠ . كما سيتيح المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، المقرر عقده في حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، فرصة أخرى لمناقشة التعاون في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .
- ٤ - وهي تعتقد أن عددا من القضايا المتعلقة بالتجارة النووية وعدم الانتشار يتطلب المزيد من النقاش على الصعيد الدولي بعد انتهاء البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي . وسيكون من الضروري في الأشهر القادمة النظر في أفضل السبل لتنظيم ذلك . وأحد الخيارات هو عقد مؤتمر خاص في إطار منظومة الأمم المتحدة ، على نحو ما جاء في قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٥٠ . إلا أنه ينبغي النظر بعناية في خيارات أخرى قبل الوصول الى أى قرار نهائي لأن المراد هو ضمان الوصول الى اتفاق على أوسع نطاق ممكن بشأن القضايا المطروقة .

النرويج

[الأصل : بالانكليزية]

[١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٩]

- ١ - كما أشير في مذكرة مؤرخة في ٢٤ اب/اغسطس ١٩٧٨ ، فإن الحكومة النرويجية ترى أنه ينبغي انتظار نتيجة البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، والمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، ومؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية المزمع عقده في عام ١٩٨١ ، قبل اتخاذ أى مقرر بشأن مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

٢ - وترى الحكومة النرويجية أيضا أن هذا المؤتمر يجب أن يعقد ، في حالة اتخاذ قرار بذلك ، تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

النمسا

[الأصل : بالانكليزية]

[١٨ تموز/يوليه ١٩٧٩]

١ - أعربت الحكومة النمساوية في مناسبات شتى فيما مضى عن تأييدها للجهود الرامية الى ايجاد توافق آراء وتعاون دوليين في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، بما في ذلك منع انتشار الأسلحة النووية . وفي رأى الحكومة النمساوية أن من الواجب أن يقوم توافق الآراء هذا على العناصر الرئيسية التالية :

(أ) اتفاق عام على أخطار أى شكل من أشكال الانتشار ، الرأسي منه والأفقي على حد سواء ؛

(ب) وضع ضمانات تكون موضع القبول العام وتخلو من التمييز ؛

(ج) تعهد واضح من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالعمل على نزع السلاح النووى ؛

(د) اعتراف بالحق الشرعي لكثير من البلدان المصنعة والنامية في أن تستفيد ، اذا شاءت ، من مختلف المكنيات التي تتيحها الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

٢ - وترى حكومة النمسا أن أى مؤتمر يرمي الى تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية يجب أن يعقد تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأن يستفيد ويستخلص استنتاجات مناسبة من الجهود الجارية المماثلة في هذا الميدان ، مثل برنامج التقييم الدولي لدورة الوقود النووى وكذلك المؤتمر الدولي القادم بشأن الطاقة النووية ودورة وقودها ، المقرر عقده تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سالزبورغ عام ١٩٨١ .

هنگاريــــــــــــا

[الأصل : بالانكليزية]

[١٧ تموز/يوليه ١٩٧٩]

لحكومة هنغاريا الشعبية اهتمام أساسي بالاستخدام السلمي للطاقة النووية ، ولذلك فهي تؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة ، حسبما هو مقترح في قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٤ . ومؤتمر دولي من نوع مؤتمر سالزبورغ سيكون أنسب محفل لمناقشة المسائل المتصلة بذلك تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

هولندا

[الأصل : بالانكليزية]

[١٧ تموز/يوليه ١٩٧٩]

١ - نظرت حكومة هولندا مرة ثانية فيما اذا كانت هناك حاجة الى أن يعقد ، في المستقبل القريب ، وتحت رعاية الأمم المتحدة ، مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية ، على النحو المشار اليه في قرارى الجمعية العامة ٣٢ / ٥٠ و ٣٣ / ٤ .

٢ - وقد أبلغت هولندا الأمين العام في السنة الماضية أنها قد خلصت الى استنتاج مفاده أنه ليست هناك حاجة لعقد المؤتمر المشار اليه في القرار ٣٢ / ٥٠ . واستندت في ذلك الى حقيقة مؤداها انه ستكون هناك ازدواجية بين هذا المؤتمر وبين أنشطة أخرى متعددة الأطراف جارية ومقبلة في نفس هذا الميدان .

٣ - غير أن بعض التطورات التي حدثت في المجال النووى ، وكذلك الطبيعة المتطورة لعملية التوصل الى توافق دولي جديد في الآراء حول الاستخدام السلمى للطاقة النووية يجعلان من المستصوب مواصلة الجهود الرامية الى التوصل الى هذا التوافق في الآراء عقب انتهاء البرنامج الدولى لتقييم دورة الوقود النووى والمؤتمر الاستعراشى الثانى لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

٤ - وستكون هناك حاجة الى اجراء مشاورات ومفاوضات اخلاقية في سنة ١٩٨١ وبعد ذلك ، بهدف التوصل الى مقررات متفق عليها دوليا ، يمكن أن تشكل توافقا جديدا في الآراء حول التعاون النووى الدولى في ظل ترتيبات كافية لمنع انتشار الأسلحة النووية . ومن المتوقع أن تكون هناك حاجة لاجراء هذه المشاورات على مستوى ثنائى ومتعدد الأطراف على حد سواء . ولذا فانه قد يكون من المناسب أيضا عقد مثل هذه المفاوضات داخل منظومة الأمم المتحدة . وستجرى حكومة هولندا مزيدا من النظر فى الاقتراح الوارد فى قرارى الجمعية العامة ٣٢ / ٥٠ و ٣٣ / ٤ ، مع مراعاة الآراء المعرب عنها أعلاه .

الولايات المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]

[٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩]

ان آراء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لا تختلف بصفة أساسية عن الآراء التي قدمتها في آب/أغسطس ١٩٧٨ عملا بالقرار ٣٢ / ٥٠ .

١ - مازالت الولايات المتحدة تؤيد تعزيز التعاون في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وذلك على نحو يراعي مراعاة كاملة اعتبارات عدم الانتشار .

٢ - فيما يتعلق بالفقرتين ١ و ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٤ ، فإنه ليس بوسع الولايات المتحدة أن تؤيد في الوقت الحاضر عقد مؤتمر خاص جديد من هذا النوع . فقد بدأت الاستعدادات لعقد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في صيف عام ١٩٨٠ . وستتيح المناقشات التي ستجرى في ذلك المؤتمر فرصة هامة أخرى لمواصلة الحوار حول هذا الموضوع . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي لا يزال جارياً وسيستمر حتى أوائل عام ١٩٨٠ . ويوفر هذا محفلاً آخر لتبادل الآراء حول موضوع القرار . وإلى أن تعرف نتائج هذه الأنشطة سيكون من الصعب تحديد الترتيبات أو الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي أكثر من غيرها إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان الطاقة النووية بصورة تتساوى مع عدم الانتشار .

٣ - وعلاوة على ذلك ينبغي الإشارة إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال توفر مجموعة من البرامج والاجتماعات والمؤتمرات التي تهدف إلى تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مع التركيز بشكل خاص على العالم النامي . وتعتقد الولايات المتحدة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية توفر أفضل جهاز دولي مستمر لتعزيز التعاون النووي السلمي . فالمؤتمر العام السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي ينعقد كل خريف ، ومجلس إدارة الوكالة ، الممثلة فيه البلدان النامية تمثيلاً لموسماً ، يوفران محفلين لمناقشة هذا الموضوع وإتاحة الفرص للتأثير على البرامج التي تستهدف المساهمة في تلبية الاحتياجات المشروعة للبلدان النامية من الطاقة النووية . وتعتقد الولايات المتحدة أن الأهداف التي وضع من أجلها القرار ٣٢ / ٥ يمكن تعزيزها تعزيزاً فعالاً عن طريق الانتفاع بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، باعتبارها المؤسسة الدولية الوحيدة داخل منظومة الأمم المتحدة التي أنشئت لهذا الغرض .

٤ - لذلك فإن الولايات المتحدة ترى أنه إذا أريد عقد أي مؤتمر عملاً بهذا القرار فإنه ينبغي عقده برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي هذا الصدد ، فإن الوكالة تنزع الآن الخطط لعقد مؤتمر دولي ثان بشأن الطاقة النووية ودورة وقودها في عام ١٩٨١ . وسيكون هذا المؤتمر بمثابة محفـل للنظر في القضايا المماثلة لتلك القضايا المشار إليها في القرار ٣٣ / ٤ .

٥ - وفي الختام ، بينما تؤيد الولايات المتحدة بصفة عامة الأهداف التي يسعى مؤتمر من هذا النوع لتحقيقها فإنها تعتقد أنه توجد فرص كافية في محافل أخرى لمناقشة هذه القضايا وإن أنشأ مؤتمر آخر سيكون أمراً غير ضروري وازدواجا في الجهد .
